

نحو مجلس أمة عربي: الضرورات والمعوقات والمستلزمات(*)

عصام نعمان

محام وكاتب، نائب
وزير سابق - لبنان.

تمهيد

لكل مرحلة في تاريخ الأمم والدول تحدياتها واستجاباتها. ففي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتداعي أركان الاستعمار القديم، تجلّت استجابة أهل القرار وقادة الرأي في الأقطار العربية لتحدي الاستقلال في عالم التعددية القطبية البازغة بإنشاء جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي سياسي - قانوني لحماية استقلالها وتوطيد استقرارها والتنسيق في ما بينها في قضايا الأمن والاقتصاد والتنمية.

وفي المرحلة التي أعقبت قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨، تجلّت استجابة أهل القرار وقادة الرأي للتحدي الناشئ بإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٥٠.

وفي المرحلة التي أعقبت حرب السويس عام ١٩٥٦ وإخراج النفوذ البريطاني والفرنسي من المنطقة، ومباشرة الولايات المتحدة الأمريكية «ملء الفراغ» بإعلانها «مبدأ أيزنهاور» عام ١٩٥٧ لمواجهة حركة التحرر العربية والنفوذ السوفياتي المتزايد، تجلّت استجابة أهل القرار والنخبة الملتزمة والقوى الشعبية التحررية للتحدي الجديد بإقامة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، وتفجير ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، وإنهاء حلف بغداد. كما تجلّت في إقامة مجلس للاتحاد الاقتصادي العربي عام ١٩٦٢ ليكون، بأهدافه وأدائه، أداة لإنشاء السوق العربية المشتركة.

وفي المرحلة التي أعقبت الهزيمة في حرب عام ١٩٦٧، تجلّت استجابة أهل القرار للتحدي الخطير بإقامة تحالف ثنائي سياسي - عسكري بين مصر وسوريا لتوفير

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى الندوة الدراسية التي نظمها «بيت الحكمة» في بغداد يومي ١٤ و ١٥ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٢.

أسباب النجاح لحرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣.

لم تنجح كل الاستجابات السابقة بمواجهة التحديات المتعاقبة والمتوالدة باطراد. ولعل السبب الرئيس لعدم فعاليتها هو عدم قدرة النظم الحاكمة، وربما عدم رغبتهم أيضاً، في العمل مجتمعين وبثبات لإنجاح مشروعات تنطوي على مصالح مشتركة^(١). هذا الفشل في العمل العربي المشترك مرده إلى جملة أسباب أبرزها قصور في الوعي، وعدم ثقة متبادلة، والخوف من تدخلات الدول الكبرى وضغوطها، ومداهنة إسرائيل بطريق عدم القيام بما يقلقها أو يستفزها، وعدم جدية المسؤولين عن قيادة جامعة الدول العربية ومؤسساتها وأنشطة العمل المشترك، والصراع الإقليمي شبه المتواصل بين الفئتين الحاكميتين في مصر والعراق، ومحدودية التجارة العربية البينية، والفشل في توظيف عائدات النفط في المشروعات التنموية القطرية والقومية على نحو مجزٍ، وغياب الديمقراطية أو تغيبها، والتغول في قمع الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن القصد من وراء هذا الإيجاز التاريخي لحال الأمة خلال نصف قرن مضى هو للبرهان على الدور المحبط الذي لعبته الفئات الحاكمة في الاستجابة للتحديات المتعاقبة، وفشلها المدوي في بناء مؤسسات العمل المشترك وإدارتها. فالعجز والشلل اللذان يميّزان الوضع العربي الراهن ما كانا ليسودا ويهددا حاضرننا ومستقبلنا لو أن الفئات العربية الحاكمة نجحت بتجربة العمل المشترك بصورة عامة، وبنشاء مؤسسات «فوق قطرية» أو اتحادية سياسية واقتصادية وعسكرية بصورة خاصة.

من هنا فإن التصدي لإقامة مجلس أمة عربي في هذه الآونة كإحدى الاستجابات الممكنة للتحديات المتعاقبة، الداخلية والخارجية، التي تواجه الأمة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ستبقى قاصرة ومحدودة الفعالية إذا لم يستوعب أهل القرار وقادة الرأي والقوى الشعبية النهضة أخطاء التجارب الماضية وخطاياها، ويحيطوا بالضرورات التي تفرض إنشاء هذه المؤسسة السياسية الاستراتيجية، ويتمكنوا من معالجة معوقاتها وتوفير مستلزماتها وأسباب نجاحها واجترار إرادة سياسية مصممة على تحقيقها. ذلك أن أهم ما يجب الحرص عليه، وسط الأخطار والتحديات المشعة من الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه الآونة، هو عدم إشغال أنفسنا بأمور نعرف أننا غير جادين في إنجازها أو غير قادرين على تحقيقها، أو أن نخدع أنفسنا وجمهورنا، كما فعل معظم حكامنا وأهل القرار بيننا في تاريخنا المعاصر القريب والكثير، بسراب الوعود وأوهام المشروعات الزائفة.

في ضوء هذا كله، وقع اختيارنا في مقاربة مسألة مجلس الأمة العربي على اعتماد نهج معالجتها في إطار أزمة الأمة في مختلف وجوها ومراحلها التاريخية المعاصرة والتحديات التي واجهتها وتواجهها حالياً من أجل استخلاص الحل الملائم.

(١) Robert W. MacDonald, *The League of Arab States; a Study in the Dynamics of Regional Organization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), pp. 300-305.

أولاً: الضرورات

الوحدة القومية لدى العرب صبوة وحاجة. هي صبوة نابغة من التاريخ بما هو ذاكرة الأمة المترعة بأمجار يُراد تجديدها. وهو حاجة نابغة من تحديات الواقع وضروراته السياسية والأمنية والاقتصادية الضاغطة.

لم تكن ثمة وحدة في تاريخ العرب قبل الإسلام. فالإسلام وُحّد العرب من حيث كونه، من بين أمور كثيرة، حركة سياسية للتوحيد استبطنت حملات الفتح ورافقتها.

الإسلام لم تنشره سيوف المؤمنين المحاربين فحسب، بل نشرته أيضاً قوافل التجار المسلمين^(٢). وإذا انتشر الإسلام في رقعة وسط امتدت من المغرب على شواطئ الأطلسي غرباً إلى أرخبيل اندونيسيا والملايو شرقاً، ومن القرن الأفريقي جنوباً إلى روسيا وأواسط آسيا شمالاً، متخذاً من الجزيرة العربية منطلقاً وبلاد ما بين النهرين وبلاد الشام ووادي النيل مستقراً، فإن موقعه الاستراتيجي جعله جسر العبور التاريخي لقوافل التجارة العالمية بين الشرق الأقصى والغرب الأوروبي.

في هذه الرقعة الواسعة الشاسعة تولى المسلمون، محاربين وتجاراً، قيادة قوافل التجارة العالمية بين طرفي المعمورة. وقد استلزمت هذه المهمة قوة عسكرية لحمايتها، الأمر الذي عزز دور السلطة المركزية المتمثلة بالخلافة العربية الإسلامية، سواء أكان مقرها دمشق أم بغداد أو القاهرة.

وفي دولة الخلافة كان نظام الحكم اتحادياً (فدرالياً) حيث للخليفة في مقره سلطة مركزية لها صلاحيات عليا

مخصصة في شؤون العقيدة (الدين)، والدفاع، والعلاقات الخارجية، وبيت مال المسلمين. أما سائر الشؤون فكان يتولاها ويقضي في أمورها الولاية وعمالهم في الأقاليم^(٣).

تداعت دولة الخلافة - وقد كانت أول تجسيد للوحدة العربية في التاريخ - مع اكتشاف فاسكو دي غاما طريق رأس الرجاء الصالح الموصل ببحراً إلى أقاصي الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي. فقد استعاض معظم متعهدي التجارة العالمية عن سلوك طريق البر عبر جسرهما العربي الإسلامي بسلوك طريق البحر حيث السيطرة لأساطيل

لم تنجح الاستجابات السابقة لمواجهة التحديات.. ولعل السبب الرئيس لعدم فعاليتها هو عدم قدرة قادة النظم الحاكمة، وربما عدم رغبتهم أيضاً.. في العمل مجتمعين لإلحاق مشروعات تنطوي على مصالح مشتركة.

(٢) سمير أمين، الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات، ترجمة كميل قيصير داغر (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١١ - ٣٧.

(٣) عصام نعمان، «نحو مشروع دستور اتحادي عربي»، ورقة قدمت إلى: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٨٤٧ - ٨٦٧.

البرتغاليين والإسبان ومن ثم البريطانيين والفرنسيين. وبضمور التجارة العالمية عبر بلاد المسلمين، تقلصت الحاجة إلى جيش مركزي لحمايتها فوهنت سيطرة المركز (مقر الخلافة) على الأطراف، وأخذت هذه تستقل تدريجياً بإدارة شؤونها بمعزل عن سلطة الخليفة، فكان أن تداعت دولة الخلافة وتشظت وتحولت بمرور الزمن إلى ممالك وإمارات ومشيخات.

غير أن الأمة عادت لتجد وحدتها في ظل حكم الممالك ثم العثمانيين الذين جمعتهم وأبنائها عقيدة الإسلام ونظامه وتقاليده. ومع تداعي السلطنة العثمانية بفعل ضغوط دول أوروبا، نشأت القومية العربية كحركة سياسية تهدف إلى استقلال العرب ووحدهم ونهضتهم.

إن فشل الحركة القومية، طيلة القرن الماضي، في تحقيق أهدافها البعيدة والقريبة يُعزى لنواقص ذاتية في تركيبها وخطابها، ولمقاومة ضارية شنتها قوى خارجية مستعمرة أو مهيمنة. غير أن الفشل لم يحجب ضرورات الوحدة القومية، بل بالعكس، عززت التحديات المشعة من القوى الخارجية المعادية والتطورات المستجدة على المشهد السياسي والاقتصادي الدولي هذه الضرورات على النحو التالي:

١ - ضرورة الانتماء إلى الذات

الأمة وجود اجتماعي وثقافي متميز عبر مراحل التاريخ يعبر عن نفسه بلغة وتقاليد وعادات ومصالح وآلام وآمال وإرادة للعيش مشتركة. ولا تكون حياة الأفراد والجماعات سوية إلا إذا انتموا إلى أمتهم بحرية، وعبروا عن هويتهم بطلاقة، وصنعوا مستلزمات حاضريهم ومستقبلهم بالاعتماد على أنفسهم، واستثمار مواردهم بالتعاون فيما بينهم من دون حواجز وعوائق وكوابح. فالانتماء إلى الذات ضرورة حياتية كالتنفس والاكل والشرب وكسب الرزق والإنجاب. إنه شرط رئيس من شروط صحة الفرد والجماعة.

٢ - ضرورة حماية الذات بأمن ذاتي وجماعي

الجماعة، كما الفرد، بحاجة دائمة إلى حماية من أخطار تشع من محيطها. الحماية الذاتية هي الحماية الفعالة والحماية المضمونة. إذا تعذر على الجماعة حماية نفسها بنفسها لجأت إلى المجتمع ثم إلى الدولة لتلتمس منها الحماية، وتستعاض من أمنها الذاتي بأمن جماعي أفعل وأضمن. والدول، كالأفراد والجماعات، تضمن حماية نفسها بمقدار ما يكون أمنها ذاتياً، لا مستعاراً. وإذا عجزت عن حماية نفسها بنفسها لجأت إلى من تجمعه بها رابطة قومية أو ثقافية أو تشترك معه في مصالح اقتصادية أو يتهددها وإياه خطر مشترك لتتشارك معه في إقامة درع أمنية واقية. الواقع أن أمن الدول العربية أمن ذاتي ناقص، بل هو في معظمه أمن مستعار، أي أنها تعتمد في حماية نفسها وضمأن سلامتها على قوى خارجية تدعي الصداقة أو تتظاهر بوجود مصالح مشتركة معها. والأمن المستعار أمن خادع وأمن مكلف في آن، بينما الأمن الذاتي أمن مضمون وأمن أقل

تكلفة بما لا يقاس من الأمن المستعار^(٤). وقد ازدادت الحاجة إلى الأمن الذاتي والجماعي مع تنامي قدرات إسرائيل العسكرية والنووية حتى أضحت، ربما، رابع قوة في العالم. كل ذلك وسط افتضاح شراحتها للتوسع على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، بل على حساب الوجود العربي في محيطها الجغرافي وتمتعها بدعم قوي غير محدود من القوة العالمية الأعظم - الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك، يبقى الأمن العربي الجماعي ضرورة وتحدياً للبلدان العربية السادرة في خديعة أمنها المستعار. وهو تحدٍ على قدر من الخطورة لا يحتمل معها أن يبقى رهينة حكام فقراء في عقلهم أو فقراء في إرادتهم أو في الاثنين معاً.

٣ - ضرورة حرية التعبير وحرية التقرير كشرط للنهوض والبناء

الحرية شرط وجود ملازم للحياة ذاتها. لا وجود حياً للفرد والجماعة وبالتالي

للأمة من دون حرية. إن مجتمع الاستبداد هو مجتمع العبيد، والعبيد حيوانات ناطقة ليس إلا. النهوض والبناء لا يقوم بهما إلا مواطنون أحرار قادرون على التعبير بحرية وعلى التقرير دونما ارتهان. لقد طال ليل الاستبداد العربي تحت ذرائع شتى تبين أن كلها، في التحليل الأخير، فارغة وواهية. ثمة حاجة استراتيجية إلى ترفيع قيمة الحرية في مجتمعاتنا العربية لتصبح، كخطوة أولى، في المرتبة نفسها التي تحتلها السلطة حالياً، لأن الحرية أعلى من السلطة وأثمن. وغني

إن فشل الحركة القومية في تحقيق أهدافها البعيدة والقريبة يعزى إلى نواقص ذاتية في تركيبتها وإلى مقاومة ضاربة شنتها قوى خارجية مستعمرة.. غير أن الفشل لم يحجب ضرورات الوحدة القومية.. بل على العكس!

عن البيان أن الدعوة إلى إقامة مؤسسات «فوق قطرية» أو اتحادية - ومن ضمنها مجلس أمة عربي - لا يمكن أن تكون فاعلة ومنتجة من دون حرية التعبير وحرية التقرير، أي من دون ديمقراطية صحيحة وصحية.

٤ - ضرورة إقامة سوق مشتركة قارية

أتجهت دول العالم، منذ نحو نصف قرن، إلى إقامة تكتلات اقتصادية كبرى على مستوى قاري. فدول أوروبا ذات القوميات المتعددة التي كانت حروبها تتحول حروباً عالمية على مدى قرن من الزمن تقريباً وجدت في التحديات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تواجهها دافعاً وحافزاً على تجاوز حساسياتها ومصالحتها الضيقة من أجل إقامة مؤسسات «فوق قطرية» أو تعاهدية (كونفدرالية) أو اتحادية (فدرالية) من أجل توفير رؤوس الأموال اللازمة والقدرات التقنية والمهارات الفنية المطلوبة والسوق

(٤) محمد الاطرش، «العرب والعمولة: ما العمل؟»، ورقة قدمت إلى: العرب والعمولة: بحوث ومناقشات

الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).

الواسعة وفرص التبادل الوفيرة للتمكن من منافسة الدول الصناعية الكبرى أو التكتلات الاقتصادية المماثلة.

بعد أقل من اثنتي عشرة سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، استطاعت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا تجاوز حالة العداء المزمّن بينها لتوقع مع ثلاث دول أوروبية أخرى معاهدة روما لإقامة السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الاتحاد الأوروبي الذي سيضم في عضويته غالبية دول غرب أوروبا (٣٠٠ مليون نسمة)^(٥).

بعدها حذت دول من جنوب شرق آسيا حذو أوروبا فأقامت سوقاً مشتركة (منظمة آسيان). حتى الولايات المتحدة ذات السوق القارية والقدرات العالمية وجدت مصلحة لها في الدخول مع كندا والمكسيك

في منطقة تجارة حرة (اتفا) لتوسيع أسواقها. والغريب والمحزن معاً أن الدول العربية التي تنتمي إلى أمة واحدة عجزت منذ إقرارها اتفاق الاتحاد الاقتصادي العربي عام ١٩٦٢ واتجاهها إلى إقامة سوق مشتركة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، فبقيت التجارة البينية أقل من ١٠ بالمئة من مجمل تجارتها الخارجية. غير أن اتجاه بعضها، منذ نحو ثلاث سنوات، إلى

استجابة طلب العراق توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة معه (سوريا ومصر ولبنان والأردن) شكّل تطوراً إيجابياً لافتاً، إذ توسع حجم التجارة بينها على نحو مذهل، وأصاب الأطراف من تعاونها مكاسب ضخمة.

إزاء هذه المكاسب المعززة للعمل المشترك، تتجدد الدعوة إلى إنشاء مجلس أمة عربي. وكان الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة قد اقترح في عام ١٩٥٨ إنشاء برلمان عربي استشاري ينتخب أعضاؤه من قبل المجالس النيابية في الدول الأعضاء^(٦). لكن هذا الاقتراح بقي مجمداً منذ ذلك التاريخ ولم يلق أي استجابة رسمية إلا بعد نحو ٤٣ عاماً عندما دعا رئيس وزراء المغرب عبد الرحمن اليوسفي في ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في فاس عام ٢٠٠١ إلى «تشكيل مؤسسة برلمانية تعبر عن آمال وطموحات الشعوب العربية، وتكون فضاء للمداولة حول الرهانات الكبرى التي تواجه الوطن العربي»^(٧).

(٥) للإحاطة بنشوء السوق الأوروبية المشتركة وتطورها إلى الجماعة الأوروبية، وإنشاء البرلمان الأوروبي وتطوره، انظر: Julie Smith, *Voice of the People: European Parliament in the 1990* (London: Royal Institute of International Affairs, 1995), and

عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية: ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٦) MacDonald, *The League of Arab States; a Study in the Dynamics of Regional Organization*, p. 302.

(٧) انظر كلمة عبد الرحمن اليوسفي الختامية التي قدمت إلى: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠١)، ص ١١٠١ - ١١٠٦.

٥ - ضرورة التجدد الحضاري لممارسة دور ناشط في الحياة الدولية وعدم الانسحاق في العولمة الأمريكية

تتعرض المنطقة العربية لهجمة واسعة ذات جوانب سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية. كل ذلك وسط حال من البلبلة والفوضى والترجّح بين خيارَي الأصالة والحدّاث. هذه الهجمة الشاملة هي مجرد مظهر من مظاهر العولمة التي فتحت الأسواق الدولية بعضها على بعضها الآخر، كما تجاوزت بنظامها الرأسمالي الدولي الحدود والحواجز المحلية والوطنية والدولية، وجعلت من العالم كله، بفضل ثورة العلم والتكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية، قرية كونية. هذه العولمة الشاملة النازعة إلى الهيمنة تبدو مجرد مظهر من مظاهر الأمركة التي يحركها نظام رأسمالي متوحش تديره شبكة متمرسة ونافذة مركزها «وول ستريت»، شارع المال في نيويورك وقيادات مراكزه الفرعية في لندن وباريس وروما وبرلين وطوكيو وهونغ كونغ.

في مواجهة الأمركة الزاحفة يقتضي مباشرة عملية التجدد الحضاري في شتى الميادين. وهي عملية شاملة تنطوي على نقد مزدوج للتراث العربي وللغرب في آن واحد وإعادة بنائهما من الداخل، كما يدعو محمد عابد الجابري.

أشرنا إلى هذه الضرورات الخمس للتأكيد على مقولة أساسية في تحليلنا هي صعوبة التصدي لإنشاء مجلس أمة عربي بمعزل عن عملية متكاملة تتناول جميع الميادين وتهدف إلى إقامة مشروعات مشتركة ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية ذات طابع تعاهدي أو اتحادي، تدريجياً وعلى مراحل، بقصد الاستجابة للتحديات الماثلة وتلبية الضرورات الاستراتيجية الملحة التي تفرضها مواجهة العولمة المتأمركة.

ثانياً: المعوّقات

لعل معوّقات إنشاء مجلس أمة عربي هي نفسها، بصورة عامة، معوّقات إنشاء بقية المؤسسات القومية كالسوق العربية المشتركة، ومحكمة العدل العربية، والقيادة العسكرية العربية المشتركة، والاتحاد العربي (الكونفدرالي أو الفدرالي) إلخ... وهي معوّقات متفاوتة التأثير، كما سنبيّن لاحقاً، إلا أنها مزمنة وضاغطة ولم تُبذل جهود جدية لمعالجتها.

أبرز المعوّقات خمسة:

١ - قصور في الوعي والثقافة السياسيين

مهما ادعى أهل القرار، من حكام ومسؤولين، العكس فإن ثمة قصوراً في الوعي والثقافة السياسيين يطبع أداء هؤلاء، وبخاصة في القضايا التي تتعلق بالتكامل الإقليمي والقومي. المقصود بالوعي السياسي الإحاطة الشاملة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة والقدرة الذهنية على تحليلها والإفادة تالياً من إيجابياتها باتجاه تغليب المصالح العليا على المصالح الضيقة.

المقصود بالثقافة السياسية الإحاطة بتجارب القادة والدول في ميادين العمل

السياسي الهادف وإنجازاته التاريخية، والقدرة الذهنية على الاستفادة منها في تحقيق إنجازات إصلاحية وبنوية في حاضر القطر والأمة. إن دعوى الانشغال بالأمور القطرية لتبرير عدم التصدي لقضايا التكامل والوحدة أو الاتحاد هو دليل ساطع على ما نقول. فبدلاً من أن تكون الأزمات والمشاكل القطرية حافزاً لدى القادة والمسؤولين للبحث عن حلول لها في إطار التعاون الإقليمي والتكامل القومي، نرى على العكس إنها كانت مدعاة لتبرير الانصراف عن هذين الهدفين أو العلاجين للانشغال في الأمور القطرية الضيقة.

إن الأهداف المتوخاة من إنشاء جماعة الدول العربية تكاد تكون الأهداف نفسها التي عمل من أجلها رواد الجماعة الأوروبية^(٨). ومع ذلك تمكّن الرواد الأوروبيون في خلال فترة زمنية قياسية من تحقيق إنجازات كبرى على صعيد التعاون الإقليمي والتكامل السياسي والاقتصادي، بينما كانت حصيلة جهود «الرواد» الرسميين العرب محدودة بل هزيلة. إلى ذلك، اتصف هؤلاء بالنفس القصير وعدم المثابرة. فقد قدم كل من رئيس حكومة العراق نوري السعيد في عام ١٩٤٣، في إطار المشاورات الجارية لإنشاء جامعة الدول العربية، ورئيس حكومة سوريا ناظم القدسي في عام ١٩٥١، ووزير خارجية العراق فاضل الجمالي في عام ١٩٥٤ مشاريع لإقامة اتحاد فدرالي بين دول أعضاء في جامعة الدول العربية، لكن أحداً منهم لم يثابر على متابعة مشروعه والعمل في سبيل تحقيقه، فكان أن انتهى بمجرد تقديمه^(٩).

باختصار، لم تكن ثمة إرادة سياسية للوحدة أو الاتحاد تدفع باتجاه تحقيقه والمثابرة على متابعته فردياً أو بالتعاون مع آخرين.

٢ - واقع التجزئة وكوابح الدول القطرية

يلقي واقع التجزئة الناجم عن اتفاق سايكس - بيكو ووعد بلفور عام ١٩١٧ بثقله على العلاقات العربية ومساعي التوحيد. فقد أدت «بلقنة» بلاد الشام إلى إقامة أربع دول فيها - سوريا ولبنان والأردن وفلسطين - كان معظمها، في ظل السلطنة العثمانية، أجزاء من ولاية دمشق. وإذا سعت سوريا دائماً، بشكل أو بآخر، إلى استعادة وحدة بلاد الشام من خلال اتحاد فدرالي، فقد قاومت الدول الثلاث الأخرى هذا التوجه السوري بأشكال مختلفة:

لبنان تمسك باستقلاله وخصوصيته وكرسهما بنص خاص في ميثاق جامعة الدول العربية.

فلسطين كانت خاضعة لانتداب بريطانيا التي سبق لوزير خارجيتها آرثر بلفور أن أطلق وعداً بإقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين»، فكان من المنطقي أن تبقى، بفعل سياسة بريطانيا ونشاط المنظمات الصهيونية، خارج دائرة المشاريع الاتحادية المقترحة.

(٨) Richard S. Katz and Bernhard Wessels, eds., *The European Parliament, the National Parliaments, and European Integration* (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 7-10.

(٩) MacDonald, *The League of Arab States; a Study in the Dynamics of Regional Organization*, pp. 301-302.

عاهل الأردن الملك عبدالله الأول سعى لاستيعاب سوريا من خلال مشروع اتحاد فدرالي تكون الرئاسة فيه والهيمنة تالياً له وحده.

وكان العراق من جهته وفي إطار صراعه الإقليمي شبه المتواصل مع مصر، يسعى لإقامة اتحاد فدرالي مع سوريا التي كانت تخشى ربطها بالعائلة الهاشمية في العراق والأردن المرتبطتين بمعاهدتين مع بريطانيا، فكان أن مالت الحكومات السورية غالباً إلى محور مصر - السعودية المناهض لمحور العراق - الأردن.

إلى التنازع بين سوريا والدول «المتحدرة» منها، كان ثمة إفراز آخر لواقع التجزئة هو شرعنة الدول القطرية ونزوع زعمائها إلى ترسيخها وبناء خصوصية لها تقيها رياح التعديل والتبديل والتوحيد. فالدولة القطرية، بحكم تكوينها وايدولوجية قادتها ومسؤوليها ومصلحهم ومطامحهم، محكوم عليها بأن تحافظ على كينونتها وهويتها والمصالح الضيقة لفئتها الحاكمة، وأن تكون تالياً متناقضة مع مثيلاتها للأسباب الذاتية والموضوعية عيناها. كل ذلك حال ويحول دون اضطلاع زعمائها وفئتها الحاكمة بأي دور قومي توحيدي.

حتى عندما بدا أن بعض قادتها أطلقوا أحياناً مشاريع اتحادية، كما فعل يوماً الملك عبدالله الأول في الأردن ونوري السعيد وفاضل الجمالي في العراق، وناظم القدسي في سوريا، فإن المنحى الغالب في تلك المشاريع كان قطرياً توسعياً وليس اتحادياً. فالملك عبدالله إنما كان يرمي بمشروعه إلى تكبير نفوذ النظام الهاشمي الأردني ليضم سوريا ولبنان، والسعيد والجمالي إنما كانا يرميان إلى بسط سلطة

يصعب التصدي لإنشاء مجلس
أمة عربي بمعزل عن عملية
متكاملة تتناول جميع الميادين،
وتهدف إلى إقامة مشروعات
مشتركة ومؤسسات سياسية
واقتصادية وعسكرية ذات طابع
تعاهدي تدريجياً وعلى مراحل!

البيت الهاشمي العراقي على سوريا، والقدسي كان يرمي إلى إعادة لبنان إلى حظيرة «الوطن الأم».

في تجربة الجمهورية العربية المتحدة، كانت الخصوصيات القطرية أخف وطأة بسبب شخصية جمال عبد الناصر القومية القوية وايدولوجية حزب البعث الوحشية. ومع ذلك، سرعان ما عادت الاعتبارات القطرية تلعب لعبة الأهواء والمصالح الشخصية إلى جانب سوء تصرف أجهزة المخابرات، مما أدى، في أقل من ثلاث سنوات، إلى تجويف التجربة الاتحادية الوليدة وانهيارها.

٣ - دور الغرب الأطلسي في المحافظة على مواقفه الاستراتيجية ومصالحه النفطية

حرصت دول الغرب الأوروبي، في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، على الحؤول دون قيام قوة إقليمية تتحكم بطرق التجارة البرية والبحرية

المؤدية إلى شبه القارة الهندية والشرق الأقصى. لتحقيق هذه الغاية بذل جهوداً مكثفة وموصولة من أجل:

أ - إضعاف السلطنة العثمانية («رجل أوروبا المريض») وتفكيكها قبل إسقاطها في نهاية الحرب العالمية الأولى.

ب - إكراه والي مصر محمد علي وابنه إبراهيم على الانكفاء عن بلاد الشام بعد سيطرته عليها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر وذلك لمنعه من إقامة قوة إقليمية تحل محل السلطنة العثمانية في البرزخ الذي يربط حوض البحر المتوسط في الغرب بحوض المحيط الهندي في الشرق.

ج - السيطرة على مضيق جبل طارق في المدخل الغربي للمتوسط، ومضيق قناة السويس في طرفه الشرقي، ومضيق باب المندب في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق هرمز الفاصل بين شبه الجزيرة العربية وبلاد فارس.

د - السيطرة بالاحتلال العسكري المباشر على جملة أقطار عربية في شمال أفريقيا، ووادي النيل، وبلاد الشام، وبلاد ما بين النهرين، واليمن، وعلى طول الساحل الشرقي للجزيرة العربية.

بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع نفوذ دول الغرب الأوروبي، وتنامي المصالح النفطية للولايات المتحدة في المنطقة، تسلم الغرب الأطلسي (الأوروبي - الأمريكي) مهمة الحفاظ على المواقع الاستراتيجية والمصالح النفطية، كما حال هو الآخر، دون قيام قوة إقليمية مركزية في المنطقة بفصم وحدة مصر وسوريا في عام ١٩٦١ من خلال القوى الانفصالية السورية، وبضرب العراق في عام ١٩٩١.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في مطالع تسعينيات القرن الماضي وأقول الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، باشرت هذه الأخيرة - خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - سياسة عداء هجومية ضد العرب والمسلمين، جاعلة من الإسلام العدو البديل من الشيوعية، وسالكة طريق «الحرب على الإرهاب» التي تستبطن خطة امبريالية لإعادة رسم الخريطة السياسية لدول المنطقة وبناء موازين قوى جديدة.

دور الغرب الأوروبي والأطلسي مفتاحي وأساسي، إذ، في تعطيل المساعي الوحودية والاتحادية، وترسيخ التجزئة، بل العمل على «تطويرها» باتجاه المزيد من التفكك والتفتت.

٤ - دور إسرائيل الاحتلالي والاستنزافي

شكّلت «وثيقة بنرمان» دوراً رديفاً لاتفاق «سايكس - بيكو» في تفتيت بلاد الشام. فهي وإن جاءت قبله إلا أنها، بإرسائها نظرية إقامة جسم غريب إلى الشرق من قناة السويس للفصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا، شكّلت في نهاية المطاف الأساس السياسي والاستراتيجي لإقامة إسرائيل ومباشرة هذه الأخيرة، إلى جانب دورها

الجغرافي الفاصل، دورين آخرين لا يقلان خطورة. فقد احتلت كامل فلسطين التاريخية مكرسة بذلك تفتيت بلاد الشام إلى أربع دول. لكنها، بحروبها المتواصلة على جوارها العربي، قامت بدور المستنزف الدائم لكل دول الطوق (مصر والأردن وسوريا ولبنان) لمنعها تالياً من الإفادة من مشروعاتها التنموية.

إسرائيل قاومت وستقاوم قيام دولة اتحادية في بلاد الشام، أو بين مصر وبلاد الشام، حتى لو اقتضى الأمر لجوءها إلى

الحرب. لعلها ستتذرع بالمعاهدتين المعقودتين مع مصر والأردن لتبرير الحرب بدعوى أن قيام دولة اتحادية في الجوار يزلزل الوضع الراهن «ستاتيسكو» ويوجد ميزان قوى جديداً مائلاً لغير مصلحتها. لذلك تحاول إسرائيل استدراك هذا الاحتمال المقلق بالعمل على تفتيت الوضع القائم الناشئ عن اتفاق «سايكس - بيكو» باتجاه العمل لتقسيم سوريا ولبنان واختلاق مزيد من جمهوريات الموز الهزيلة والهزلية العاجزة عن بناء كتلة دفاعية، بحيث تشكل بتعدها وتشرذمها حدوداً آمنة للكيان الصهيوني.

إن معوقات إنشاء مجلس أمة عربي هي نفسها معوقات إنشاء بقية المؤسسات القومية كالسوق العربية المشتركة ومحكمة العدل العربية والقيادة العسكرية العربية المشتركة والاتحاد العربي.

٥ - تغيب الديمقراطية وإضعاف مؤسساتها

الديمقراطية في معظم الاقطار العربية غائبة أو مغيبة. والمؤسسات «الديمقراطية» التي ورثتها دول عربية عن عهدي الانتداب البريطاني والفرنسي أو جرى زرعها في إبانها لمحاكاة مؤسسات مماثلة في بريطانيا وفرنسا، جرى إضعافها بشكل منهجي حتى باتت هياكل عظمية بلا مضمون.

أسباب متعددة ساققتها النظم السياسية القائمة لتجفيف الديمقراطية أو شلها أو تغيبها تماماً عن الحياة العربية المعاصرة. لعل أبرزها الادعاء بأن من شأن التعددية الديمقراطية إفساح المجال أمام القوى الامبريالية وأجهزة مخابراتها لاختراق نسيج المجتمع السياسي وتكوين بؤر وتنظيمات معادية بغية أخذ البلد من الداخل. ولما كانت الوحدة الوطنية، في نظر النظم السياسية المعنية، شرطاً أساسياً لمواجهة إسرائيل فقد هانت التضحية بالديمقراطية، كلياً أو جزئياً، أمام تفويت فرصة الاختراق والتخريب على العدو!

في ظل هذه الثقافة السياسية البائسة، جرت تربية الناس على اللاديمقراطية، وتدريبهم على اعتماد المعلومات والآراء التي يشيعها أركان النظام كحقائق راسخة لا تقبل الجدل. وهكذا تم تفرغ الحياة العامة من بدائل ديمقراطية للنظم السياسية القائمة.

بغياص الديمقراطية أو تغيبها لم تعد الوحدة القومية مطلباً شعبياً، إذ اقتصر طرحها على النظم السياسية فحسب من خلال تنظيماتها التي تعالج الشؤون العامة في شبه احتكار. وعندما يصبح طرح الصيغ الوحدوية أو الاتحادية وقفاً على النظم

السياسية، تفقد الصيغ المطروحة جدتها، إذ كثيراً ما تستخدم كمواقف سياسية ظرفية لتجميل صورة النظام، أو لتغطية فشله، أو للمساومة على أمر ذي طبيعة مشتركة بين نظامين أو أكثر.

ثالثاً: المستلزمات

في ظل الوضع العربي الراهن حيث الحكم الصالح محدود الفعالية، والمعارضة الوطنية الناشطة مغيبة أو مشلولة، هل بإمكان فكرة البرلمان العربي أن تقع على أذان صاغية أو أن تحظى بقوى سياسية جادة في طرحها وقادرة على تحقيقها؟

إن ظاهراً الحال يشير إلى العكس. غير أن تطور الأحداث في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانتهاج الولايات المتحدة سياسة «الحرب على الإرهاب» لمحاربة خصومها وابتزاز أصدقائها، وشعور هؤلاء جميعاً بأنهم مستهدفون، شأن العراق، في مرحلة تالية، كل ذلك ربما أشاع أملاً بإمكان نهوض بعض المسؤولين العرب إلى تحمل المسؤولية، والتخلي عن أوهم صداقة أمريكا وحمايتها لهم، والجنوح إلى أعمال الفكر في تحليل الوضع العربي الراهن والتحديات التي تعتمل فيه، ووجوب مواجهتها بجدية وعلم وموضوعية وبأساليب جذرية مغايرة قبل فوات الأوان.

تطوّر الأحداث في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر وانتهاج الولايات المتحدة سياسة «الحرب على الإرهاب».. يدعوان المسؤولين العرب إلى تحمل المسؤولية، والتخلي عن أوهم صداقة أمريكا وحمايتها لهم.. ووجوب مواجهة التحديات بجدية.

أما القوى الشعبية المعارضة فإنها وإن كانت مشلولة بصورة عامة، إلا أن رؤيتها لحقيقة الوضع العربي الراهن والتحديات التي تواجهه تبدو صافية، واستعدادها للمواجهة، على رغم ضعفها، جدية.

في ضوء ما تقدم بيانه، يستحسن العمل على إحياء مطلب الوحدة القومية، بصيغة اتحادية (فدرالية) وعلى مراحل، على أن تسبقها مؤسسات سياسية واقتصادية وقانونية واجبة الوجود كأساس للبناء الاتحادي المنشود. أبرز هذه المؤسسات: السوق العربية المشتركة (بطريق تطوير اتفاقيات منطقة التجارة الحرة)، والبرلمان العربي، ومحكمة العدل العربية، وإحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك.

ومن الأهمية بمكان أن تنطلق المبادرات المتعلقة بإنشاء هذه المؤسسات على خطين: الأول رسمي تضطلع بموجباته القوى الجدية والجادة في النظم الأكثر استعداداً والأقوى عزيمة على مواجهة الهجوم الصهيوني - الأمريكي الشامل. والثاني شعبي تضطلع بموجباته القوى النهضوية الملتزمة قضية المواجهة الشاملة للهجوم الصهيوني - الأمريكي والناهضة إلى مقاومته سياسياً وميدانياً في مختلف الساحات، ولا سيما في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر.

ومن الممكن أن تتلاقى المشاريع التي تعدّها القوى الجدية والجادة في النظم

السياسية مع المشاريع التي تعدّها القوى الشعبية النهضوية في هذا السبيل، وقد لا تلتقي. إنما المهم أن تبقى القوى الشعبية حريصة على أن تكون رؤاها ومشاريعها واضحة وموضوعية وجذرية، وأن تتمسك بها، فلا تكون أداة للمناقصة أو الزيادة.

بالنسبة إلى موضوع البحث، وهو البرلمان العربي، يقتضي لإنشائه توفير المستلزمات التالية:

١ - إنشاء مجلس أمة عربي بصلاحيات تشريعية ورقابية واستشارية

ثمة حاجة وضرورة لإنشاء مجلس أمة عربي يكون منبراً للتعبير عن الحاجات والصبوات والمصالح والمطامح، وأن تكون له صلاحية التشريع في بعض القضايا والميادين، وأن تكون استشارته واجبة وملزمة في بعضها الآخر، وأن تكون له صلاحية رفع التوصيات والتقارير إلى جامعة الدول العربية وحكومات الدول الأعضاء، وأن تكون له صلاحية الرقابة على الهيئات والمؤسسات «فوق القطرية» أو الاتحادية القائمة في إطارها، وأن يكون في مقدوره سحب الثقة بالمسؤولين الكبار في تلك الهيئات والمؤسسات.

يتم إنشاء مجلس الأمة العربية بموجب معاهدة أو اتفاق يجري إقراره في مجلس جامعة الدول العربية، وإبرامه في المجالس النيابية للدول الأعضاء. ولا يصبح نافذاً إلا بعد إبرامه من قبل ثلث عدد الدول الأعضاء.

الصلاحيات التشريعية

- ١ - تعديل ميثاق جامعة الدول العربية كلما اقتضت الحاجة.
- ٢ - تنظيم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزتها.
- ٣ - تعديل أنظمة الهيئات والمؤسسات المنشأة في إطار جامعة الدول العربية.
- ٤ - إنشاء هيئات ومؤسسات في إطار جامعة الدول العربية تعنى بوجوه العمل العربي المشترك.

٥ - النظر في الاقتراحات المقدمة من مجلس جامعة الدول العربية وأمانتها العامة في القضايا والمواضيع المنوه بها أعلاه وبتهاء، ولا سيما ما يتعلق منها بقضايا الأمن القومي، والحريات العامة، والمشروعات التنموية حيث تكون للمجلس دائماً صلاحية الاقتراح والتشريع.

الصلاحيات المالية

- درس مشروع ميزانية المجلس وإقراره.
- درس مشروع ميزانية جامعة الدول العربية المحال من أمانتها العامة وإقراره.
- درس مشاريع القوانين القومية (فوق القطرية) المحالة من مجلس جامعة الدول العربية وبتهاء.

الصلاحيات الرقابية

- مراقبة أداء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومساءلة موظفيها.
- مراقبة أداء الهيئات والمؤسسات المنشأة في إطار جامعة الدول العربية ومساءلة موظفيها.
- إبداء رأي استشاري في الأشخاص المرشحين لتولي المسؤولية التنفيذية العليا في جامعة الدول العربية والهيئات والمؤسسات المنشأة في إطارها.

قواعد إجرائية

- يجري إقرار التشريعات واتخاذ القرارات في كل ما يتصل بالصلاحيات التشريعية والمالية وتعديل النظام الداخلي للمجلس بأكثرية ثلثي عدد أعضائه.
- يجري إقرار التشريعات واتخاذ القرارات في كل ما يتصل بالصلاحيات الرقابية للمجلس بالأكثرية المطلقة لعدد أعضائه.
- للمجلس حق تأليف لجان من بين أعضائه تتولى مناقشة الاقتراحات المحالة عليه والمواضيع التي يرى من المناسب ابداء الرأي في شأنها بموجب تقرير أو توصية ترفع إلى الجهة المختصة.

٢ - انتخاب أعضاء مجلس الأمة العربي بالاقتراع العام

- يجري انتخاب أعضاء مجلس الأمة العربي بالاقتراع العام الحر المباشر للمواطنين الذين لهم حق الانتخاب حسب أحكام قوانين الانتخاب في الدول الأعضاء.
- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وعضوية المجالس النيابية في الدول الأعضاء.
- يتمتع عضو المجلس بالحصانة البرلمانية الكاملة للقيام بمهامه بحرية وأمان.

٣ - النظام الداخلي لمجلس الأمة العربي

- يضع مجلس الأمة العربي نظامه الداخلي في ضوء الأحكام الأساسية المنصوص عليها في معاهدة إنشائه.

٤ - أحكام انتقالية

- للدولة العضو في جامعة الدول العربية التي لا يوجد فيها مجلس نيابي منتخب حق الانضمام إلى معاهدة إنشاء مجلس الأمة العربي وتنفيذ أحكامها شرط استدراك النقص في قوانينها بإنشاء مجلس نيابي منتخب في إقليمها في مهلة أقصاها سنة واحدة من تاريخ إبرامها معاهدة إنشاء مجلس الأمة العربي.
- إذا تعذر إقرار معاهدة إنشاء مجلس الأمة العربي في مجلس جامعة الدول العربية، فإن من حق الدول التي وافقت عليها أن توقعها خارج إطار الجامعة وأن تنفذ أحكامها في ما بينها، مع مراعاة بنود ميثاق الجامعة وعدم الإخلال بها.

ملاحظات ختامية

ثمة ملاحظات ختامية، في نهاية مقاربتنا لمسألة البرلمان العربي، يقتضي بيانها:

أولاً: أن النهج الذي ندعو إلى اعتماده في مسألة إنشاء البرلمان العربي هو النهج الديمقراطي الطويل النَفَس. فبعد فشل أسلوب الانقلاب العسكري وفرض الإصلاح قسراً «من فوق»، بات الأسلوب الديمقراطي هو الأسلوب الباقي المتاح، فضلاً عن كونه الأسلوب الصحيح أصلاً.

ثانياً: إن الرهان على وعي الفئات الحاكمة وتوقع اعتماد بعضها هذا النهج الديمقراطي في معالجة القضايا المصيرية وبناء الآليات والمؤسسات اللازمة في هذا السياق، قد يبدو ساذجاً، ذلك إنها جُرِّبت وأخفقت وليس من الحصافة معاودة الرهان عليها مرة أخرى. غير أن خطورة التحديات التي تواجه الأمة حاضراً ومستقبلاً قد يدفع عناصر مستنيرة ومخلصة من هذه الفئات الحاكمة إلى مجاراة التيارات الشعبية الصاعدة والجادة في دعم الخيارات والمقاربات الصحيحة لمواجهة التحديات المصيرية الماثلة. كل ذلك يبرر المجازفة بالرهان مرة أخرى.

ثالثاً: إن النهج المعتمد لمعالجة أزمة الأمة يجانب الدخول في مسألة معالجة الأزمات الداخلية في الدول القطرية المعاصرة، إذ تبقى هذه من صلاحية القوى الوطنية والديمقراطية داخل الأقطار نفسها، إنما هو يتضمن إجراء إصلاحات على مستوى «فوق قطري» أو قومي، متسلحاً بخطورة التحديات الماثلة ومراهنأً على حسن استجابة القوى المستنيرة، الحاكمة والمعارضة، لتقبل اعتماد النهج المقترح والإصلاحات «فوق القطرية» المطلوبة.

إنه نهج ديمقراطي جديد كلياً يقوم على أساس بناء حياة قومية أعلى من الحياة القطرية السائدة وفي شبه استقلال عنها من أجل مباشرة النهضة وترسيخ مفاعيلها من فوق إلى تحت وعلى نحو يؤمن التفاعل بينهما تدريجياً وعلى مراحل.

رابعاً: إن أقلية، بين النظم السياسية العربية، ستوافق في البداية على اعتماد النهج المقترح. لا بأس، هذه هي القاعدة دائماً عند إطلاق المشروعات الكبرى، وتجربة الجماعة الأوروبية خير برهان. لذلك يجب عدم تجميد النضال عند هذه النقطة، بل يقتضي أن تتوفر لدى الأقلية الإرادة السياسية للمجازفة المحسوبة بالسير في المشروع، معتبرة نفسها نواة صالحة لتحقيقه تدريجياً، ومتجنباً اعتماد سياسة المحاور. ولعل الأقلية المرشحة لاعتماد هذا النهج بدايةً هي دول لبنان وفلسطين وسوريا والعراق، وربما الأردن ومصر لاحقاً. وإذا وافقت هذه الدول على السير بالمشروع فإن ذلك سيشكل نقلة نوعية في أدائها، تعطي الشعب العربي دوراً في تقرير قضاياها المصيرية.

خامساً: إن الرهان مجدداً على القوى الوطنية والديمقراطية المستنيرة داخل الفئات الحاكمة يجب ألا يعطل الرهان الدائم على القوى الشعبية والنقابية الديمقراطية. وإذا ما تعذر اعتماد هذا المشروع من طرف الأقلية المشار إليها آنفاً فلا بأس في اعتماده - ولو معدلاً - من قبل القوى الشعبية والنقابية الديمقراطية. في هذه الحالة، يصار إلى إنشاء برلمان شعبي عربي مؤلف من ممثلي الاتحادات النقابية والمهنية العربية (اتحادات المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين والعمال... الخ) المنتخبة قياداتها أصلاً وفق أنظمتها وإجراءاتها الخاصة بها.

والمسألة تستحق، على كل حال، مزيداً من المناقشة □